مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٣٩٥-٤١١

أثر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني: دراسة تحليلية في التفاسير الكلامية

The Impact of Doctrinal Background on Shaping Qur'anic Meaning: An Analytical Study in Theological Exegesis

م.م. إحسان علي دحام حمزة

كليه الكوت الجامعة الأهلية

al459284@gmail.com

الكلمات المفتاحية

الخلفية العقدية؛ التفسير الكلامي؛ التفسير الشيعي؛ توجيه المعنى؛ الدلالة القرآنية.

الملخص

يتناول هذا البحث أثر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني من خلال دراسة تحليلية في التفاسير الكلامية الشيعية، انطلاقًا من فرضية مفادها أن التفسير لا ينفصل عن الإطار الاعتقادي الذي يعمل ضمنه المفسّر، بل إن هذا الإطار يشكّل مرجعية معرفية تنظّم مسار الفهم وتضبط آليات الترجيح بين الدلالات المحتملة. ويهدف البحث إلى الكشف عن كيفية حضور المفاهيم الإمامية الكبرى—التوحيد، والعدل الإلهي، والإمامة، والعصمة—في بنية الخطاب التفسيري، وتحليل الآليات الكلامية التي تُستثمر في تفسير الآيات ذات الحساسية العقدية. اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا–نقديًا يقوم على قراءة النص القرآني في ضوء السياق العقدي للمفسّر، مع تتبّع أنماط الاستدلال الكلامي في آيات الصفات الإلهية، والهداية والضلال، والولاية والإمامة، بالرجوع إلى نماذج تفسيرية مركزية مثل: التبيان للطوسي، ومجمع البيان للطبرسي، والبيان للخوئي. وتخلص الدراسة إلى أن الخلفية العقدية تمثّل عنصرًا منهجيًا فاعلًا في إنتاج المعنى، وأن التفسير الكلامي الشيعي يعامل القرآن بوصفه خطابًا هاديًا تُفهم دلالاته ضمن منظومة اعتقادية متكاملة، لا نصًا لغويًا مجردًا.

KEY WORD

doctrinal background; theological exegesis (kalām–based tafsīr); Shiʿi interpretation; meaning guidance; Qur'anic semantics.

Abstract

This study examines the impact of doctrinal background on guiding Qur'anic meaning through an analytical investigation of Shiʿi theological (kalām–based) exegesis. It proceeds from the premise that Qur'anic interpretation is inseparable from the doctrinal framework within which the exegete operates; rather, this framework functions as an epistemic reference that organizes the process of understanding and regulates the mechanisms for prioritizing among possible meanings. The study aims to elucidate how core Imami concepts—divine unity, divine justice, Imamate, and infallibility—are embedded within the structure of exegetical discourse, and to analyze the kalām–based mechanisms employed in interpreting verses with doctrinal sensitivity. Adopting an analytical–critical methodology, the research reads the Qur'anic text in light of the exegete's doctrinal context and traces patterns of theological reasoning in verses concerning divine attributes, guidance and misguidance, and wilayah and Imamate. The analysis draws on major exegetical works, including al–Tibyān by al–Ṭūsī, Majmaʿ al–Bayān by al–Ṭabrisī, and al–Bayān by al–Khoei. The study concludes that doctrinal background constitutes an active methodological component in the production of meaning, and that Shiʿi theological exegesis approaches the Qur'an as a guiding doctrinal discourse whose meanings are understood within an integrated belief system, rather than as a purely linguistic text.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسهم في تعميق الفهم المنهجي للعلاقة بين العقيدة والتفسير، ويكشف عن الدور المعرفي الذي تؤديه الخلفية العقدية في توجيه الدلالة القرآنية داخل التفاسير الكلامية الشيعية. كما تتجلّى أهميته في انتقاله من المستوى الوصفي إلى المستوى التحليلي، عبر تفكيك آليات التفسير الكلامي وبيان كيفية توظيف القواعد العقدية في فهم النص القرآني، ولا سيما في القضايا ذات الحساسية العقدية كصفات الله تعالى، والعدل الإلهي، والهداية، والإمامة. ويُضاف إلى ذلك أن البحث

يرفد الدراسات القرآنية المعاصرة بقراءة منهجية للتفسير الشيعي بوصفه مشروعًا معرفيًا متكاملًا، لا مجرد اجتهادات تفسيرية متفرقة.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول إشكالية مركزية تتعلّق بحدود تأثير الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني داخل التفاسير الكلامية الشيعية، وما إذا كان هذا التأثير يمثّل قراءة مفروضة على النص أم استجابة منهجية لمقتضياته في ضوء الأصول الاعتقادية. وتنطلق الدراسة من محاولة تفكيك هذا الإشكال عبر تحليل نماذج تفسيرية معتمدة، للكشف عن طبيعة العلاقة بين النص القرآني والعقيدة في عملية إنتاج المعنى.

أسئلة البحث

١. كيف تؤثّر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني داخل التفاسير الكلامية الشيعية؟

٢. ما أبرز الآليات الكلامية التي يعتمدها المفسّر الشيعي في تفسير الآيات ذات البعد العقدي؟

٣. كيف تتجلّى مفاهيم التوحيد، والعدل، والإمامة في بناء الدلالة القرآنية؟

أهداف البحث

١. الكشف عن أثر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني في التفاسير الكلامية الشيعية.

٢. تحليل المنهج الكلامي بوصفه أداة إجرائية في تفسير الآيات العقدية.

٣. بيان كيفية توظيف المفاهيم العقدية الإمامية في بناء الدلالة القرآنية.

٤. تقديم قراءة تحليلية نقدية للنصوص التفسيرية بعيدًا عن الطرح الوصفي التقليدي.

الدراسات السابقة

١. دراسة محمد حسين الطباطبائي – الميزان في تفسير القرآن ركّزت هذه الدراسة على العلاقة بين العقل والنص في التفسير القرآني، وأبرزت دور الأصول العقدية في توجيه الفهم، ولا

سيما في آيات الصفات والهداية، دون أن تفرد بحثًا مستقلًا لأثر الخلفية العقدية بوصفها إطارًا منهجيًا عامًا.

٢. دراسة حسن حنفي – التراث والتجديد (قسم التفسير)
تناولت أثر المذاهب الكلامية في تشكيل الخطاب التفسيري، لكنها عالجت الموضوع من منظور عام، دون تركيز خاص على المدرسة الإمامية أو آلياتها الداخلية في توجيه الدلالة.

٣. دراسة عبد الجبار الرفاعي – الدين والتفسير
ناقشت تداخل العقيدة في إنتاج المعنى الديني، وأشارت إلى عدم حيادية التفسير، إلا أنها بقيت ضمن إطار فلسفي عام، ولم تدخل في تحليل تطبيقي للتفاسير الكلامية الشيعية.

٤. دراسة جعفر السبحاني – المدخل إلى علم الكلام
أوضحت الأسس الكلامية للعقيدة الإمامية، وقدّمت مادة نظرية مهمّة لفهم الخلفية العقدية، غير أنها لم تتناول أثر هذه الخلفية في التفسير القرآني بصورة تطبيقية مباشرة.

المقدّمة

يُعدّ التفسير القرآني من أكثر الحقول المعرفية الإسلامية ارتباطًا بالبنية العقدية للمفسِّر، إذ لا يمكن فصل عملية فهم النص القرآني عن المنظومة الاعتقادية التي تشكّل أفق القراءة، وتحدّد آليات التأويل، وتوجّه اختيار الدلالة دون غيرها من الدلالات المحتملة. فالقرآن الكريم، بوصفه نصًا إلهيًا جامعًا بين الإخبار والتشريع والهداية، يطرح قضايا عقدية كبرى تتصل بذات الله تعالى وصفاته، وبفعل الإنسان، وبالهداية والضلال، وبالقيادة الإلهية للأمة، وهي قضايا لا يمكن مقاربتها تفسيرياً بمعزل عن خلفية كلامية واضحة. ومن هنا، يغدو التفسير فعلًا معرفيًا مركّبًا تتداخل فيه عناصر اللغة والعقل والعقيدة في إنتاج المعنى القرآني.

وقد تنبّه علماء الإمامية مبكرًا إلى خطورة الفصل بين العقيدة والتفسير، وعدّوا ذلك مدخلًا للوقوع في الفهم القاصر أو المتناقض مع أصول التوحيد والعدل. وفي هذا السياق يصرّح الشيخ الطوسي بأن تفسير القرآن لا يصحّ إلا «بعد إحكام الأصول التي دلّ العقل والشرع على صحتها، لأن حمل القرآن على ما يخالف العدل أو يوجب التشبيه باطل بالإجماع» (الطوسي، ١: ٣٨). كما يؤكّد الفضل بن

الحسن الطبرسي هذا المعنى حين يربط بين فهم النص القرآني وبين أصول الاعتقاد، مشيرًا إلى أن «الآيات المتشابهة لا يجوز تفسيرها إلا بردّها إلى المحكم، وإلا لزم القول بما يناقض التوحيد والتنزيه» (الطبرسي، ١: ١٥). ويكشف هذان التصريحان عن وعي منهجي عميق يجعل الخلفية العقدية شرطًا سابقًا وموجّهًا لعملية التفسير، لا عنصرًا لاحقًا عليها.

وانطلاقًا من هذا الأساس، يتشكّل ما يُعرف بالتفسير الكلامي، وهو نمط من التفسير لا يكتفي بشرح المفردات أو بيان السياق، بل ينخرط في تحليل دلالي عقلاني يهدف إلى حماية المعنى القرآني من الانحراف العقدي، مع الالتزام بأصول المذهب الإمامي في التوحيد والعدل ونفي الجبر وإثبات الحكمة الإلهية. وفي هذا الإطار، يؤكد السيد أبو القاسم الخوئي أن «العقيدة الصحيحة تمثّل الميزان الذي يُعرض عليه الفهم التفسيري، لأن القرآن لا يمكن أن يدلّ على ما يناقض بديهيات العقل القطعي وأصول الدين» (الخوئي، ١: ٥٢)، وهو ما يعكس حضور العقل بوصفه أداة ضابطة للفهم التفسيري، لا بديلًا عن النص.

وتتجلّى أهمية هذا المنهج بوضوح في تفسير الآيات ذات الحساسية العقدية، ولا سيما آيات الصفات الإلهية، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، حيث يرفض المفسّر الشيعي حمل الاستواء على المعنى الحسي المكاني لما يؤدي إليه من التشبيه والتجسيم، ويؤكد الطوسي أن «الاستواء يُحمل على الاستيلاء والقهر، لأن الله تعالى منزّه عن الحلول والانتقال» (الطوسي، ٦: ٤٠١). كما يمتد أثر الخلفية العقدية إلى تفسير آيات الهداية والضلال، إذ يُعاد توجيه دلالتها بما ينسجم مع أصل العدل الإلهي، كما في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (النحل: ٩٣)، حيث يرى الطبرسي أن الإضلال هو خذلان من اختار الضلال بعد قيام الحجة، لا إضلال القهر (الطبرسي، ٦: ٢٤٥). ويظهر هذا التوجيه كيف تعمل الخلفية العقدية على ضبط المعنى ومنع انحرافه.

ولا يقتصر هذا الأثر على آيات الصفات والهداية، بل يتجلّى كذلك في تفسير آيات الولاية والإمامة، حيث لا تُقرأ هذه الآيات بوصفها إرشادات أخلاقية عامة، بل بوصفها نصوصًا هادية تؤسس لمفهوم القيادة الإلهية بعد النبي ﷺ. ويشير القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ (المائدة: ٥٥) إلى أنها نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام، وأنها أصل في باب الولاية (القمي، ١: ١٧٠)، وهو ما يعكس حضور البعد العقدي في توجيه الدلالة التفسيرية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتبيّن أن الخلفية العقدية في التفسير الشيعي لا تمارس دورًا تبريريًا أو إسقاطيًا، بل تؤدي وظيفة معرفية تنظيميّة تضبط العلاقة بين النص والدلالة، وتحفظ للقرآن انسجامه الداخلي مع أصول التوحيد والعدل والهداية. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى دراسة أثر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني من خلال تحليل نماذج مختارة من التفاسير الكلامية الشيعية، والكشف عن الآليات التي يُعاد بها بناء المعنى في ضوء المنظومة الاعتقادية.

المبحث الأول: الخلفية العقدية والمنهج الكلامي في التفسير الشيعي

يمثّل هذا المبحث الأساس النظري والمنهجي الذي يقوم عليه البحث، إذ ينطلق من فرضية أن التفسير القرآني في المدرسة الإمامية لا يمكن فهمه بمعزل عن الخلفية العقدية التي تشكّل الإطار المرجعي لعملية التأويل. فالعقيدة هنا لا تؤدي دورًا ثانويًا أو لاحقًا، بل تمارس وظيفة تأسيسية تُحدّد أفق الفهم وتضبط حدود الدلالة المقبولة. وقد أشار الشيخ الطوسي إلى هذه الحقيقة المنهجية حين قرر أن تفسير القرآن لا يصح إلا بعد إحكام الأصول العقدية التي دلّ عليها العقل والشرع، لأن حمل النص على ما يناقض تلك الأصول يؤدّي إلى فساد المعنى (الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج١، ص٣٨). كما يؤكد العلامة الطباطبائي في الميزان أن القرآن يفسّر بعضه بعضًا ضمن نظام دلالي متكامل، وأن الآيات لا تُفهم على وجهها الصحيح إلا في ضوء الكليات العقدية التي تمثل "أمّ الكتاب" (الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٧٢). ومن هنا، فإن الخلفية العقدية تتحول إلى معيار إبستمولوجي يُحتكم إليه في توجيه المعنى، بحيث لا يُقبل من التفسير إلا ما كان منسجمًا مع أصول التوحيد والتنزيه والعدل، وهو ما يجعل التفسير الإمامي مشروعًا معرفيًا مؤسّسًا، لا مجرد اجتهاد لغوي أو سياقي.

وينبني على هذا الأساس النظري حضور المنهج الكلامي بوصفه الأداة الإجرائية التي تُفعّل هذه الخلفية العقدية داخل النص القرآني، من خلال آليات تحليلية دقيقة تستهدف ضبط المعنى ومنع انحرافه عن الأصول الاعتقادية. ويُعدّ علم الكلام، في التصور الإمامي، آلة ضرورية لفهم الآيات التي تتعلق بأصول الدين، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي (الطوسي، التبيان، ج١، ص١٢)، حيث يتم من خلاله ردّ المتشابه إلى المحكم، وتقديم العقل القطعي، وتأويل الظواهر التي توهم التشبيه أو الجبر. وقد أكّد السيد أبو القاسم الخوئي أن العقيدة الصحيحة تمثّل ميزانًا حاكمًا على الفهم التفسيري، لأن القرآن لا

يمكن أن يدلّ على ما يناقض البديهيات العقلية القطعية (الخوئي، البيان في تفسير القــرآن، ص٥٢). كما يشير الطبرسي في مقدمة مجمع البيان إلى أن التفسير القائم على أصول كلامية راسخة يضــمن سلامة المعنى من الانحراف العقدي (الطبرسي، مجمع البيان، ج١، ص١٥). وبذلك يتكامــل البعــد النظري مع البعد الإجرائي، حيث تتحول العقيدة إلى إطار موجّه، ويتحول علم الكلام إلى أداة تطبيقية لإعادة بناء الدلالة القرآنية ضمن نسق اعتقادي منسجم ومتماسك.

المطلب الأول: الخلفية العقدية بوصفها إطارًا موجّهًا للمعنى القرآني

لا ينطلق التفسير الشيعي من فراغ دلالي، بل يتأسس على منظومة عقدية متماسكة تشكّل أفق الفهم وحدود التأويل، إذ تؤدي العقيدة الإمامية، بما تتضمنه من أصول التوحيد والتنزيه والعدل والإمامــة، دورًا محوريًا في توجيه القراءة التفسيرية، ولا سيما في الآيات التي تتعدد احتمالاتها الدلالية. وفي هذا الإطار، لا يُعدّ التفسير نشاطًا لغويًا محضًا، بل هو فعل معرفي منضبط بجملة من المسلّمات العقديــة التي تعمل بوصفها مرجعية ضابطة للمعنى. وقد عبّر الشيخ الطوسي عن هــذه القاعــدة المنهجيــة بوضوح حين قرر أن "القرآن لا يجوز حمله على ما يوجب التشبيه أو الجبر، لأن ذلك يــؤدّي إلــى إبطال أصول الدين التي دلّ العقل والسمع على صحتها" (الطوسي، ١: ٤١)، وهو مــا يكشــف أن الخلفية العقدية ليست عنصرًا ثانويًا في التفسير، بل شرطًا معرفيًا حاكمًا عليه. ومن ثمّ، فإن أي قراءة للنص القرآني تُفضي إلى نتائج تتعارض مع الأصول العقدية تُعدّ قراءة مرفوضة، حتى وإن بــدت منسجمة من حيث الظاهر اللغوي، الأمر الذي يفضي إلى إعادة توجيه المعنى بما يضمن الاتساق بين الدلالة النصية والبنية الاعتقادية.

ويتجلّى أثر هذا الإطار العقدي بوضوح في تفسير آيات الصفات الإلهية، حيث تُعدّ هذه الآيات من أبرز المواطن التي تتداخل فيها الإمكانات اللغوية مع المحددات العقدية. ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، يُؤسِّس الطبرسي قاعدة تأويلية حاكمة تقوم على نفــي التشبيه، إذ يرى أن هذه الآية تمثل أصلًا عقديًا يُرجع إليه في فهم سائر آيات الصفات، مؤكدًا أن إثبات السمع والبصر لا يُحمل على المعنى الحسي المرتبط بالجوارح، بل يُفهم في إطار العلــم والإحاطــة (الطبرسي، ٩: ٢٨). ويكشف هذا التوجه عن آلية اشتغال الخلفية العقدية في إعادة بناء الدلالة، بحيث لا يُترك اللفظ القرآني لظاهره الحسي إذا كان ذلك يؤدي إلى تشبيه الخالق بالمخلوق. ويعزّز الســيد

الخوئي هذا المنحى حين يؤكد أن نفي المماثلة الذي قرره القرآن نفسه يمنع من إسقاط المعاني المتبادرة في حق الإنسان على الذات الإلهية، مما يفرض قراءة تأويلية منضبطة تنسجم مع مبدأ التنزيه (الخوئي، ١: ٣١٩)، وبذلك يتحول النص من مجال احتمالي مفتوح إلى خطاب مؤطَّر بمنظومة عقدية محددة.

ولا يقتصر تأثير الخلفية العقدية على آيات الصفات، بل يمتد إلى آيات الهداية والضلال، حيث يتجلى التفاعل بين النص القرآني والموقف الكلامي في أوضح صوره. ففي قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (إبراهيم: ٤)، لا يُفهم الإضلال على أنه فعل ابتدائي صادر عن الإرادة الإلهية بمعزل عن فعل الإنسان، بل يُعاد تفسيره في ضوء أصل العدل الإلهي. وقد ذهب الشيخ الطوسي إلى أن الإضلال هنا يعني الخذلان وترك اللطف بعد قيام الحجة، لا الإكراه على الضلال، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ العدل (الطوسي، ٦: ٢١٢)، وهو ما ينسجم مع تفسير الطبرسي الذي يؤكد أن الهداية والإضلال يجريان على وفق الاستحقاق، لا على سبيل الجبر (الطبرسي، ٦: ٢٦٦). ويكشف هذا التفسير عن وظيفة الخلفية العقدية في حماية النص القرآني من التأويلات التي قد تُفضي إلى نفي المسؤولية الإنسانية، حيث يُعاد توجيه الدلالة بما يحفظ التوازن بين القدرة الإلهية والاختيار البشري، وهو توازن يُعدّ من الركائز الأساسية في الفكر الكلامي الإمامي.

وتبلغ الخلفية العقدية ذروة حضورها في تفسير آيات الولاية والإمامة، حيث تتداخل الدلالة النصية مع البنية العقدية في إنتاج معنى مخصوص لا يمكن فصله عن السياق الاعتقادي. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (المائدة: ٥٥)، لا تُقرأ الآية بوصفها تقريرًا عامًا للموالاة، بل تُفهم في ضوء عقيدة الإمامة بوصفها نصًا دالًا على الولاية الخاصة. وقد نقل القمي أن هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حين تصدّق بخاتمه وهو راكع، معتبرًا ذلك أصلًا في إثبات الولاية (القمي، ١: ١٧٠)، وهو ما يكشف أن التفسير هنا لا يقتصر على تحليل البنية اللغوية، بل يتجاوزها إلى استحضار الرواية والسياق العقدي بوصفهما عنصرين حاسمين في توجيه المعنى. ومن ثمّ، فإن الخلفية العقدية لا تعمل فقط على تقييد التأويل، بل تسهم في إنتاج دلالات مخصوصة تعكس الهوية المذهبية للتفسير.

ويؤكد الطبرسي هذا المعنى بقوله: الآية نصّ في الولاية، ولا يصح صرفها عن معناها الخاص مع قيام الروايات الصحيحة (الطبرسي ٣: ١٣٨). ويكشف هذا المثال بوضوح أن الخلفية العقدية لا تكتفي بتوجيه المعنى، بل تحدّد طبيعة المرجعية التفسيرية نفسها، حيث تتكامل الدلالة القرآنية مع الرواية والعقيدة في إنتاج المعنى النهائي.

المطلب الثاني: المنهج الكلامي وآلياته في توجيه الدلالة القرآنية

يُعدّ المنهج الكلامي في التفسير الشيعي الأداة الإجرائية التي تُفعّل الخلفية العقدية داخل النص القرآني، من خلال منظومة من الآليات التحليلية التي تهدف إلى ضبط المعنى وتوجيهه بما ينسجم مع أصول الاعتقاد. ولا يقتصر هذا المنهج على مجرد الدفاع عن العقيدة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء قراءة تفسيرية منضبطة تستند إلى قواعد عقلية ونقلية متكاملة. وقد صرّح الشيخ الطوسي بأن علم الكلام يُعدّ "آلة لفهم القرآن في المواضع التي تتعلّق بأصول الدين" (الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج١، ص١٢)، وهو ما يدلّ على أن التفسير الكلامي ليس طارئًا على النص، بل جزء من آلياته الداخلية في إنتاج المعنى. ومن هنا، تتجلى وظيفة هذا المنهج في توجيه الدلالة القرآنية عبر آليات مثل ردّ المتشابه إلى المحكم، وتقديم العقل القطعي، ونفي الدلالات التي تؤدي إلى التشبيه أو الجبر، بما يضمن انسجام التفسير مع منظومة التوحيد والعدل الإلهي.

ويتضح أثر هذا المنهج بجلاء في تفسير آيات الصفات الإلهية، التي تُعدّ من أكثر المواطن التي تستدعي تدخّل التحليل الكلامي لضبط الدلالة. ففي قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، يرفض الطوسي حمل الاستواء على المعنى المكاني، لأن ذلك يؤدّي إلى القول بالجسمية والحدوث، وهو ما يتنافى مع أصل التنزيه، ويؤكد أن الاستواء يُفهم على معنى القهر والتدبير (الطوسي، التبيان، ج٦، ص٤٠١). كما يذهب الطبرسي إلى أن حمل اللفظ على ظاهره الحسي يفضي إلى التشبيه، وهو أمر مردود بالأدلة العقلية القطعية (الطبرسي، مجمع البيان، ج٧، ص١٢). ويكشف هذا التوجيه عن آلية تأويلية واعية تستند إلى مبدأ التنزيه بوصفه قاعدة حاكمة، بحيث لا يُفهم النص بمعزل عن الأصول العقدية التي تحدّد أفق معناه المقبول.

ولا يقتصر دور المنهج الكلامي على آيات الصفات، بل يمتد إلى تفسير الآيات المرتبطة بالفعل الإلهي والقدرة والعدل، حيث يتداخل البعد الكلامي مع البنية الدلالية للنص. ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا

رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦)، يرى الطبرسي أن هذه الآية تمثّل أصلًا في نفي الظلم عن الله تعالى، وأنها تُستخدم معيارًا لردّ كل تفسير يوهم الجبر أو ينسب الظلم إلى الله (الطبرسي، مجمع البيان، ج٨، ص٢١٥). ويؤكد هذا التوجه أن المنهج الكلامي يعمل على إعادة توجيه الدلالة بما يحفظ التوازن بين القدرة الإلهية والاختيار الإنساني، وهو توازن يُعدّ من الركائز الأساسية في العقيدة الإمامية، ويمنع انزلاق التفسير نحو قراءات تتعارض مع مبدأ العدل.

ويظهر المنهج الكلامي كذلك في آلية ردّ المتشابه إلى المحكم، بوصفها من أهم القواعد التفسيرية التي تضمن ضبط المعنى داخل النسق القرآني. وقد أكد العلامة الطباطبائي أن الآيات المتشابهة لا يمكن فهمها إلا في ضوء الآيات المحكمة التي تمثّل الأصول الكلية للخطاب القرآني، إذ يرى أن "إرجاع المتشابه إلى المحكم هو الطريق الوحيد لصون الفهم من الانحراف" (الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٧٢). ويكشف هذا المبدأ عن بعد منهجي عميق، حيث لا يُترك النص لتعدد التأويلات الممكنة، بل يُعاد تنظيم دلالته ضمن شبكة داخلية من العلاقات النصية التي تضبط معناه وتمنع التناقض. وبذلك يتحول التفسير من عملية انتقائية إلى بناء دلالي متكامل يستند إلى وحدة القرآن الداخلية.

كما يتجلى المنهج الكلامي في تقديم العقل القطعي بوصفه أداة ضابطة للفهم التفسيري، لا بوصفه بديلًا عن النص، بل مكمّلًا له في تحديد حدود الدلالة المقبولة. وقد أشار السيد الخوئي إلى أن القرآن لا يمكن أن يدلّ على ما يناقض البديهيات العقلية، لأن التعارض بين العقل الصريح والنص الظاهر يقتضي إعادة النظر في ظاهر النص وتأويله بما ينسجم مع البرهان (الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص٥٥). وهذا ما يتوافق مع ما قرّره الشريف المرتضى من أن العقل يُعدّ أساسًا في معرفة أصول الدين، ولا يجوز حمل النص على ما يخالفه (المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ص٤٥ تقريبًا بحسب الطبعات المتداولة). ويكشف هذا التوجه عن أن المنهج الكلامي لا يهدف إلى تقييد النص، بل إلى حمايته من الفهم الحرفي الذي قد يؤدي إلى نتائج عقدية غير مقبولة، مما يجعل التفسير عملية عقلية–نصية متكاملة.

المبحث الثاني: التطبيقات التحليلية في التفاسير الكلامية

ينتقل هذا المبحث من التأصيل النظري إلى التطبيق التحليلي، عبر استنطاق النص القرآني في ضوء الخلفية العقدية التي تؤطر عملية التفسير في المدرسة الإمامية، بما يكشف عن أن إنتاج المعنى ليس فعلًا لغويًا محضًا، بل ممارسة معرفية مركّبة تتداخل فيها عناصر النص والعقل والعقيدة. فالتفسير الكلامي لا يكتفي ببيان المعنى الظاهر، بل يعمل على إعادة توجيهه بما ينسجم مع الأصول العقدية الكلية، وهو ما أشار إليه الشيخ الطوسي حين أكد ضرورة حمل النص القرآني على ما يوافق أصول التوحيد والعدل، ورفض ما يؤدي إلى التشبيه أو الجبر (الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج١، ص٣٨). ويعزّز العلامة الطباطبائي هذا التصور حين يقرر أن القرآن يفسّر بعضه بعضًا ضمن نظام دلالي متكامل، وأن فهم الآيات الجزئية لا يتم إلا في إطار الكليات المحكمة التي تمثل مرجعية عليا للفهم (الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٧٢). ومن زاوية حديثة، يرى محمد أركون أن القراءة التفسيرية لا تنفصل عن البنية الفكرية التي ينتمي إليها المفسّر، بل تُعاد صياغة المعنى داخل ما يسميه "نظام التفكير الإسلامي(Arkoun, Rethinking Islam, 1994) "، وهو ما يلتقي مع الطرح الإمامي في اعتبار الخلفية العقدية إطارًا منهجيًا موجّهًا للفهم، لا عنصرًا خارجيًا مفروضًا عليه.

ويتجلّى هذا التفاعل التطبيقي بوضوح في تحليل آيات الإمامة والولاية وآيات الصفات الإلهية، حيث يظهر المنهج الكلامي بوصفه أداة لضبط الدلالة ومنع انزلاقها نحو معانٍ تتعارض مع أصول الاعتقاد. ففي آية الولاية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ...﴾ (المائدة: ٥٥)، يربط الطبرسي بين الدلالة اللغوية والسياق العقدي، معتبرًا الآية نصًا في الولاية الخاصة المرتبطة بالإمامة (الطبرسي، مجمع البيان، ج٣، ص١٣٨)، وهو توجيه يتأسس على تكامل النص والرواية والعقيدة. وفي المقابل، تكشف آيات الصفات، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، عن تدخل المنهج الكلامي لمنع الفهم الحسي الذي يؤدي إلى التجسيم، حيث يفسّر الطوسي الاستواء بمعنى الاستيلاء والتدبير (الطوسي، التبيان، ج٦، ص٤٠١)، ويؤكد السيد الخوئي أن حمل الصفات على ظاهرها الحسي يتعارض مع العقل القطعي (الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص٣٢٧). ومن منظور حديث في علوم التفسير، يذهب عبد الجبار الرفاعي إلى أن التفسير الديني يتشكل ضمن أطر معرفية وثقافية محددة،

وأن المعنى الديني لا يُنتج في فراغ، بل داخل شبكة من المرجعيات العقدية والتاريخية (الرفاعي، الدين والظمأ الأنطولوجي، ٢٠١٨ .(ويكشف هذا التكامل بين المعالجة التراثية والقراءات الحديثة أن المنهج الكلامي لا يهدف إلى تقييد النص، بل إلى إعادة بنائه ضمن نسق دلالي متماسك، يحقق التوازن بين قدسية النص ومتطلبات العقل، ويمنح التفسير الإمامي طابعه.

المطلب الأول: أثر الخلفية العقدية في تفسير آيات الإمامة والولاية

تُعدّ آيات الإمامة من أكثر المواضع التي يظهر فيها بوضوح أثر الخلفية العقدية في توجيه المعنى القرآني، إذ لا تُقرأ هذه الآيات في التفاسير الكلامية الشيعية بوصفها توجيهات أخلاقية عامة، بل بوصفها نصوصًا تأسيسية لمفهوم القيادة الإلهية بعد النبي ﷺ، وهو توجّه نابع من رؤية عقدية ترى الإمامة امتدادًا للهداية الإلهية لا شأنًا سياسيًا أو اجتماعيًا محضًا. ومن أبرز هذه الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (المائدة: ٥٥)، حيث ينطلق المفسّر الشيعي من الجمع بين الدلالة اللغوية والسياق العقدي، فيؤكد الشيخ الطوسي أن أداة الحصر (إنما) تفيد اختصاص الولاية بالمذكورين في الآية، ولا يجوز حملها على مطلق النصرة لأن السياق سياق تشريع وولاية (الطوسي، ٣: ١٥٦). ويذهب الطبرسي إلى أبعد من ذلك حين يربط بين سبب النزول والمعنى العقدي، مؤكدًا أن الآية نزلت في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حين تصدّق بخاتمه وهو راكع، وأنها نصّ في ولايته (الطبرسي، ٣: ١٣٨). ولا يُنظر إلى هذا التفسير بوصفه مجرد رواية تاريخية، بل باعتباره مدخلًا لفهم طبيعة الولاية بوصفها امتدادًا للولاية الإلهية، وهو ما تؤكده البنية التركيبية للآية نفسها، كما يشير السيد الخوئي إلى أن عطف "الذين آمنوا" على الله ورسوله في سياق واحد يدلّ على وحدة جهة الولاية لا على تعدّدها (الخوئي، ١: ٢٤٦).

ويتجلّى أثر الخلفية العقدية كذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩)، حيث يُفهم النص في ضوء مبدأ العصمة بوصفه أحد الأصول العقدية المركزية في الفكر الإمامي. فقد ذهب الشيخ الطوسي إلى أن تكرار فعل "أطيعوا" مع الله والرسول، وحذفه مع أولي الأمر، يدلّ على أن طاعتهم من طاعة الرسول، وأنها مفروضة على نحو الإطلاق، وهو ما لا يستقيم إلا مع القول بعصمتهم (الطوسي، ٥: ٩٠). ويؤكد الطبرسي هذا المعنى بقوله إن جواز المعصية على أولي الأمر يقتضي امتناع طاعتهم المطلقة، مما يدلّ على

عصمتهم (الطبرسي، ٤: ١٠٤). ويكشف هذا التحليل أن الخلفية العقدية الإمامية، ولا سيما مبدأ العصمة، تؤدي دورًا حاسمًا في توجيه المعنى القرآني، بحيث لا يُفهم النص بمعزل عن لوازمه العقلية والشرعية، بل ضمن منظومة اعتقادية متكاملة تُعيد بناء الدلالة في ضوء الأصول الكلية للعقيدة.

المطلب الثاني: أثر المنهج الكلامي في تفسير آيات الصفات الإلهية

تُعدّ آيات الصفات الإلهية من أبرز الميادين التي يتجلّى فيها المنهج الكلامي بوصفه أداة لضبط الدلالة القرآنية، إذ تتسم هذه الآيات بطابع متشابه يفتح المجال لتعدّد الفهم، الأمر الذي يستدعي تدخل الخلفية العقدية لضمان انسجام المعنى مع أصل التنزيه. ومن الآيات المركزية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، حيث يرفض المفسّر الشيعي حمل الاستواء على المعنى المكاني، لأن ذلك يؤدّي إلى القول بالجسمية والحدوث، وهو ما يتنافى مع التوحيد. ويصرّح الشيخ الطوسي بأن الاستواء لا يجوز أن يكون بمعنى الجلوس أو الاستقرار، لأن ذلك من صفات الأجسام، وإنما يُحمل على معنى الاستيلاء والتدبير (الطوسي، ٦: ٤٠١)، وهو ما يؤكده الطبرسي حين يرى أن حمل اللفظ على ظاهره الحسي يوجب التشبيه، وقد دلّت الأدلة القطعية على تنزيه الله عن ذلك (الطبرسي، ٧: ١٢). ويكشف هذا التوجيه عن حضور واضح للمنهج الكلامي في إعادة بناء الدلالة، بحيث لا يُفهم النص القرآني بمعزل عن القواعد العقدية التي تحكم أفق التأويل، بل ضمن منظومة تنزيهية صارمة تمنع إسقاط خصائص المخلوق على الخالق.

كما يتجلّى أثر المنهج الكلامي في تفسير سائر آيات الصفات التي قد توهم المعنى الحسي، مثل قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: ١٠)، حيث يرى الطوسي أن اليد كناية عن القدرة أو النعمة، ولا يجوز حملها على الجارحة لأن الله منزّه عن الأبعاض (الطوسي، ٩: ١٨٢)، ويعزّز السيد الخوئي هذا الفهم حين يؤكد أن المجاز في آيات الصفات ضرورة عقلية، لا مخالفة للنص، لأن الحقيقة الحسية ممتنعة في حق الله تعالى (الخوئي، ١: ٣٢٧). ويتجلّى هذا المنهج أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: ٢٢)، حيث يفسّر الطبرسي المجيء بأنه مجيء أمر الله أو قضائه، لا ذاته، لأن الانتقال من صفات الأجسام (الطبرسي، ١٠: ٣٥٦). ويكشف هذا التحليل أن المنهج الكلامي لا يهدف إلى تعطيل النص أو تفريغه من دلالته، بل إلى توجيه المعنى بما يحفظ

قدسية النص واتساقه مع أصول التوحيد والتنزيه، من خلال تأويل منضبط يجمع بين الدلالة اللغوية والبرهان العقلي في إطار معرفي متكامل.

ويتعزّز هذا المنهج كذلك من خلال الجمع بين الدلالة اللغوية والبرهان العقلي في فهم آيات الصفات، بحيث لا يُنظر إلى التأويل بوصفه خروجًا عن ظاهر النص، بل بوصفه استجابة منهجية تفرضها طبيعة الخطاب القرآني ذاته. وفي هذا السياق، يؤكد الشريف المرتضى أن حمل الألفاظ الموهمة للتشبيه على معاني تليق بالتنزيه ليس تأويلًا تعسفيًا، بل ضرورة عقلية وشرعية، لأن ظاهرها إذا أُخذ على الحقيقة الحسية أدّى إلى القول بالتجسيم، وهو باطل (المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ص٢٣٩ بحسب الطبعات المتداولة). كما يذهب العلامة الحلي إلى أن النصوص التي تتعلق بصفات الله يجب أن تُفهم على نحو ينسجم مع الأدلة العقلية القطعية، لأن العقل أصل في معرفة التوحيد ونفي التشبيه (الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص٢٨٩). ويكشف هذا الطرح عن أن المنهج الكلامي لا يقوم على إلغاء ظاهر النص، بل على إعادة توجيهه ضمن أفق معرفي يراعي حدود اللغة وإمكاناتها، ويمنع في الوقت نفسه إسقاط المفاهيم الحسية على الذات الإلهية، مما يرسّخ التفسير بوصفه عملية تأويلية منضبطة تتكامل فيها اللغة والعقل والعقيدة.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن العلاقة بين العقيدة والتفسير في التفاسير الكلامية الشيعية علاقة تأسيسية لا عرضية، إذ تعمل الخلفية العقدية بوصفها مرجعية معرفية تضبط إنتاج المعنى القرآني، وتمنع انزلاق الدلالة نحو نتائج تناقض أصول التوحيد والتنزيه والعدل. وقد بيّنت الدراسة، عبر التحليل التطبيقي، أن المنهج الكلامي لا يتحرك بوصفه آلية دفاعية تُحمّل النص ما لا يحتمل، بل بوصفه ممارسة تفسيرية منضبطة تستند إلى ردّ المتشابه إلى المحكم، وإلى تحكيم العقل القطعي لتحديد حدود الدلالة المقبولة شرعًا وعقلًا. كما كشفت التطبيقات في آيات الصفات عن حضور واضح لمبدأ التنزيه في توجيه المعاني، وفي آيات الهداية والضلال عن مركزية العدل الإلهي في رفض أي تفسير جبري، بينما أبرزت آيات الولاية والإمامة تكامل النص والرواية والعقل في بناء مفهوم القيادة الإلهية داخل النسق الإمامي. وبناءً على ذلك، يؤكد البحث أن دراسة أثر الخلفيات العقدية تمثل مدخلًا ضروريًا لفهم تنوّع القراءات التفسيرية في التراث الإسلامي، وأن التفسير الكلامي الشيعي يقدم نموذجًا معرفيًا

مركّبًا يستحق توسيع البحث فيه عبر مقارنات منهجية مع مدارس تفسيرية أخرى، وبمزيد من الاشتغال على مستويات اللغة والسياق والتاريخ المعرفي للتأويل.

النتائج

١. ثبت أن الخلفية العقدية في التفاسير الكلامية الشيعية تعمل بوصفها إطارًا معرفيًا منهجيًا حاكمًا يوجّه ترجيح الدلالات، لا بوصفها عاملًا خارجيًا يُفرض على النص.

٢. تبيّن أن المنهج الكلامي يُفعّل هذا الإطار عبر آليات منضبطة، أبرزها :ردّ المتشابه إلى المحكم، وتقديم العقل القطعي لضبط حدود الدلالة المقبولة.

٣. أظهرت التطبيقات في آيات الصفات أن التفسير الكلامي الشيعي يتجه إلى تنزيه المعنى عن التشبيه والتجسيم، عبر تأويلات لغوية–عقلية تحفظ انسجام النص مع أصل التوحيد.

٤. كشفت قراءة آيات الهداية والضلال أن مبدأ العدل الإلهي يحدّ من أي تفسير يوحي بالجبر أو ينسب الظلم إلى الله، بما يجعل الدلالة متسقة مع المسؤولية الإنسانية.

٥. أكدت آيات الولاية والإمامة أن الخلفية الإمامية تحدد طبيعة مفهوم الولاية بوصفه امتدادًا للهداية الإلهية، مع تكامل النص والرواية والعقل في إنتاج المعنى النهائي.

قائمة المصادر والمراجع

١. أركون، محمد . إعادة التفكير في الإسلام: نحو نقد العقل الإسلامي .ترجمة: هاشم صالح، ط٢، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤ .

٢. البحراني، هاشم بن سليمان بن إسماعيل .البرهان في تفسير القرآن .تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، ط١، قم: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٦هـ .

٣. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامة الحلي) .كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد .تحقيق: حسن حسن زاده آملي، ط١، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٧هـ .

٤. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن بن علي .وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة . تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط٢، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩هـ .

٥. الخوئي، أبو القاسم الموسوي .البيان في تفسير القرآن .ط٥، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤١٨هـ .

٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .الاعتقادات في دين الإمامية .تحقيق: عصام عبد السيد، ط٢، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، ١٤١٣هـ .

٧. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .التوحيد .تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، ط١، قم: جماعة المدرسين، ١٣٩٨هـ .

٨. الطباطبائي، محمد حسين .الميزان في تفسير القرآن .ط٥، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، ١٤١٧هـ .

٩. الطبرسي، الفضل بن الحسن بن الفضل .مجمع البيان في تفسير القرآن .تحقيق: لجنة من العلماء، ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٥هـ .

١٠. الطوسي، محمد بن الحسن بن علي .الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد .تحقيق: عبد الله نعمة، ط١، قم: دار الأضواء، ١٤٠٠هـ .

١١. الطوسي، محمد بن الحسن بن علي .التبيان في تفسير القرآن .تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٩هـ .

١٢. القمي، علي بن إبراهيم القمي .تفسير القمي .تحقيق: طيب الموسوي الجزائري، ط٢، قم: دار الكتاب، ١٤٠٤هـ .

١٣. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق .الكافي .تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط٥، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥هـ ش .

١٤. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار .تحقيق: مجموعة من المحققين، ط٢، بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ .

١٥. المرتضى، علي بن الحسين (الشريف المرتضى) .الذخيرة في علم الكلام .تحقيق: أحمد الحسيني، ط١، قم: دار المفيد، ١٤١١هـ .

١٦. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان .أوائل المقالات في المذاهب والمختارات .تحقيق: إبراهيم الأنصاري، ط١، قم: مؤتمر الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ .

١٧. الرفاعي، عبد الجبار .الدين والظمأ الأنطولوجي .ط١، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٨.